

هاتف: ٩٦٨ ٢٤ ٥٥٩ ٥٥٩  
فاكس: ٩٦٨ ٢٤ ٥٦٦ ٠٤٢  
muscat@om.ey.com  
ey.com/mena  
س ت ١٢٤٠١٣  
ش م ج ٢٠١٥/١٥/٢٠١٥/٩/٢٠١٥

إرنست و يونغ ش م م  
صندوق بريد ١٧٥٠، روي ١١٢  
الطابق ٢-٤  
بنية إرنست و يونغ  
الفرم، مستط  
سلطنة عُمان

**EY**  
لبللي عالمنا  
أفضل للعمل

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع)

### التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

#### الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة والمنفصلة ("البيانات المالية") لشركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع) ("الشركة الأم" أو "الشركة") وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

باستثناء تأثيرات الأمر المبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة والمركز المالي المنفصل للشركة الأم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وعن أدائهما المالي وتدفقاتهما النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### أساس الرأي المتحفظ

قامت الإدارة باتباع طريقة حقوق الملكية على أساس حسابات الإدارة غير المدققة فيما يتعلق باستثمارها في شركة شقيقة، شركة جلفار للهندسة والمقاولات الكويت، ش.م.ك ("الشركة الشقيقة") في البيانات المالية الموحدة كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. لم يتم الإنتهاء من تدقيق حسابات الشركة الشقيقة وبالتالي لم تتمكن الإدارة من الحصول على البيانات المالية المدققة. إن القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الشقيقة في البيانات المالية الموحدة والبيانات المالية المنفصلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بلغت ٤,٣٨ مليون ريال عماني و ٦,٩ مليون ريال عماني، على التوالي. لم نتمكن من الحصول على دليل تدقيق ملائم وكافي فيما يتعلق بالقيم الدفترية للشركة الشقيقة الواردة في هذه البيانات المالية كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. نتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد سواء كان هناك أية تعديلات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بالقيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الشقيقة الواردة في هذه البيانات المالية.

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن المجموعة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق متحفظ حول هذه البيانات المالية.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع) (تابع)

### تأكيد امر

نلفت الانتباه إلى الإيضاح ٣٨ (ب) حول البيانات المالية التي تحدد حالة إجراءات المفاوضات والتحكيم وتقاضي الدعاوى الجارية بشأن بعض المطالبات المرفوعة من قبل الشركة الأم وقابلية تحصيلها. كذلك يبين الإيضاحان ٣٨ (ب) (٢) و ٣٨ (ب) (٤) موقف الشركة الأم حول الأمور التالية:

- تم إستلام عرض من عميل خلال سنة ٢٠١٥ لتسوية مطالبة العقد الرئيسية والأسباب التي من أجلها الشركة الأم لم تقبل العرض وموقفها من فرض أية غرامة. قامت الشركة الأم بإدراج جزء من هذه المطالبات، بعد خصم مخصص إنخفاض القيمة، البالغة ٢٦,٣ مليون ريال عماني كمستحقة القبض.
- وضع إجراءات التحكيم التي بدأتها الشركة الأم نحو استرداد بعض المطالبات المرفوعة ضد عميل آخر. قامت الشركة الأم بإدراج جزء من هذه المطالبات متضمنة قرار التحكيم، بعد خصم مخصص إنخفاض القيمة، البالغة ١٨,٦ مليون ريال عماني كمستحقة القبض.

إن رأينا غير مُعدّل بشأن هذه الأمور.

### عدم اليقين الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية نلفت الإنتباه إلى التالي:

١. الإيضاح ٢ حول البيانات المالية، الذي يدل على أن المجموعة قد تكبدت خسائر بلغت ١٠,٨ مليون ريال عماني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ولديها مركز خسائر متراكمة بمقدار ١٠,٤ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. كما يصف أيضا التدابير التي نفذها مجلس إدارة الشركة الأم لتحسين مركزها المالي والأسس التي تم اعتمادها لإعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.
٢. الإيضاح ١٨ حول البيانات المالية، الذي يصف بأن الشركة الأم هي في خرق إتفاقيات القرض المنصوص عليها في بعض اتفاقيات الاقتراض مع المقرضين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

تشير هذه الأحداث أو الظروف إلى أن حالة عدم يقين جوهري موجودة التي يمكن أن تثير شك كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إن رأينا غير مُعدّل بشأن هذا الأمر.

### امر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للمجموعة وللشركة الأم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ من قبل مدقق آخر الذي أبدى تقريره المؤرخ في ١٣ مارس ٢٠١٦ برأي غير مُعدّل حول هذه البيانات مع تأكيد أمور حول إستخدام إفتراض مبدأ الإستمرارية، وخرق إتفاقيات الدين ووضع بعض المطالبات المرفوعة من قبل الشركة الأم وقابلية تحصيلها.

### أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. بالإضافة إلى الأمر المبين في فقرة أساس الرأي المتحفظ وفترة عدم اليقين الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية من تقريرنا، لقد حددنا الأمور المبينة أدناه أن تكون أمور تدقيق رئيسية لنوصلها في تقريرنا. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسئوليات الواردة في فقرة مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع) (تابع)

### أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

#### 1 إيرادات العقود وإدراج الأرباح من عقود الإنشاءات في البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

أعمال المجموعة تنطوي على الدخول في علاقات تعاقدية مع العملاء لتقديم مجموعة من الخدمات مع نسبة كبيرة من إيرادات المجموعة والأرباح المتأتية من عقود الإنشاءات طويل الأجل. نظراً لطبيعة أعمال التشييد والبناء، فإن إيرادات العقود وإدراج الأرباح تنطوي على درجة كبيرة من إصدار الأحكام، مع تطلب التقديرات إلى:

- تقييم ما إذا كانت نتيجة عقد البناء يمكن قياسها بشكل موثوق؛
- تقييم التكاليف الإجمالية للعقد بما في ذلك تكاليف الإكمال؛
- تقييم مرحلة إكمال العقد؛
- توقع هامش الربح بعد الأخذ في عين الاعتبار الإيرادات والتكاليف الإضافية المتعلقة بأوامر التغييرات في أعمال العقد والمطالبات ومدفوعات الحوافز؛ و
- تحديد وتكوين مخصص كافي للعقود المتكبدة خسارة.

يوجد هناك مجموعة من النتائج المقبولة الناجمة عن هذه الأحكام الهامة الصادرة من الإدارة التي يمكن أن تؤدي إلى إيرادات العقود المختلفة والأرباح التي يتم بيئتها في البيانات المالية.

إن السياسات المحاسبية المتعلقة بإيرادات العقود وإدراج الأرباح والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة يتم إظهارها في الإيضاحين ٢ و ٣٨ (ب) حول البيانات المالية. الإفصاحات الهامة ذات الصلة المتعلقة بأعمال العقود قيد التنفيذ ومديونيات العقود والمديونيات التجارية، ومخصص الخسائر المستقبلية على العقود يتم إظهارها في الإيضاحات ٨ و ٩ و ٢٣ حول البيانات المالية.

إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، شملت ما يلي:

- قمنا بتقييم فعالية ضوابط رقابة مستوى الكيانات فيما يتعلق بمراجعة تفصيلية للعقود المنجزة من قبل الإدارة التي شملت تقدير التكاليف الإجمالية، ومرحلة إنجاز العقود وهامش الربح وتقييم ربحية العقد؛
- الحصول على فهم لأداء ووضع العقود الرئيسية من خلال المناقشة مع فرق مشروع العقد وكذلك قراءة محاضر مجلس الإدارة ولجنة التدقيق؛
- قمنا على أساس العينة باختبار إحتساب مرحلة الإنجاز بما في ذلك اختبار التكاليف المتكبدة والمسجلة مقابل العقود للحدوث والدقة، وقمنا بتقييم الأساس لتحديد التكلفة الإجمالية للعقد وقمنا بإعادة إحتساب النسبة المئوية للإنجاز وتقييم قابلية تحصيل أعمال العقد قيد التنفيذ؛
- قمنا بتقييم تقديرات التكاليف لإكمال العقود الهامة، وكذلك تقييم الدقة التاريخية لتقديرات إجمالي تكاليف العقد؛
- قمنا بموافقة إجمالي إيرادات العقود مع إتفاقيات العقود الأصلية الموقعة من العملاء، والأوامر التغييرية المعتمدة وأخذين في عين الاعتبار المطالبات ومدفوعات الحوافز. ناقشنا مع فرق مشروع العقد وقمنا بتقييم مدى معقولية الإيرادات المقدرة لإعتبار جزء من مطالبات العملاء، بما في ذلك المراسلات مع العملاء، وأحدث شهادات الدفع، وتقارير استشاريين الطرف ثالث المستقلين، والتقييمات الداخلية والمشورة القانونية المستلمة حسب الاقتضاء.
- قمنا بتقييم مدى كفاية مخصصات خسائر العقود المسجلة؛
- قمنا بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية لإدراج إيرادات المجموعة بما في ذلك الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية ذات الصلة.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع) (تابع)

### أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

#### التطبيق المبكر لمعيار التقرير المالي الدولي ٩ الأدوات المالية في البيانات المالية المنفصلة والموحدة

#### ٢ انخفاض قيمة مديونيات العقود والمديونيات التجارية في البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

إن مديونيات العقود والمديونيات التجارية هي ذات أهمية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. إن قابلية تحصيل مديونيات العقود والمديونيات التجارية هي عنصر رئيسي في إدارة رأس المال العامل للمجموعة. تحدد الإدارة السقوف الائتمانية وتوافق على تلك السقوف فوق حدود معينة، حيثما ينطبق ذلك. مشاركة الأحكام في تقييم مدى قابلية تحصيل مديونيات العقود والمديونيات التجارية، وأخذين في عين الاعتبار تأخر المدفوعات نتيجة لظروف السوق الحالية، فإن انخفاض قيمة المديونيات التجارية كانت أمر تدقيق رئيسي. إن تطبيق الأحكام واستخدام الافتراضات يتم وصفها في التقديرات المحاسبية والأحكام الهامة في الإيضاح ٣٨ (ب) حول البيانات المالية. إعتبرت الإدارة عوامل محددة تتضمن ما يلي:

- أعمار المبالغ غير المدفوعة؛
- تقارير مستقلة حول مدى قابلية تحصيل المطالبات؛
- نتائج الاستشارات مع المحامين الخارجيين؛
- المنازعات القائمة؛
- نماذج الدفعات التاريخية الأخيرة؛
- توقعات توقيت قابلية التحصيل وأية معلومات أخرى متوفرة حول الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

تستخدم الإدارة هذه المعلومات لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى تكوين مخصص انخفاض قيمة لصفحة محددة لرصيد العميل. يتم إظهار التفاصيل ذات الصلة في الإيضاحين ٩ و ٣٦ على التوالي، حول البيانات المالية.

قمنا بتقييم افتراضات وطرق الإدارة المطبقة في احتساب مخصص انخفاض قيمة مديونيات العقود والمديونيات التجارية من خلال إنجاز الإجراءات التالية من ضمن أمور أخرى:

- قمنا على أساس العينة، بإختبار أعمار الأرصدة للتحقق من مؤشرات على انخفاض القيمة. وشمل ذلك التحقق من الإيصالات اللاحقة لنهاية السنة، ومراجعة أنماط الدفع التاريخية وأية مراسلات مع العملاء في تواريخ السداد المتوقعة؛
- قمنا على أساس العينة، بتقييم المبالغ القابلة للاسترداد للمطالبات من خلال المناقشة مع مديري المشاريع المعنية ومع المستشارين القانونيين لأية مبالغ متنازع عليها، وقراءة المراسلات مع العملاء والتقارير الصادرة عن المستشارين المستقلين وقمنا بتقييم الردود المستلمة من المحامين الخارجيين للمطالبات التي تنطوي على التحكيم والتقاضي؛
- قمنا بالحصول على احتساب الإدارة لمخصصات مختلف الفئات العمرية المكونة وفقاً لسياسة انخفاض القيمة وفحص هذه المخصصات على أنها تتماشى مع افتراضات الإدارة. لقد إعتبرنا أيضاً مدى ملائمة السياسة بناءً على الخبرة التاريخية؛
- إعتبرنا مدى ملائمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً للمتطلبات ذات الصلة بمعايير التقارير المالية الدولية.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع) (تابع)

### أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

#### ٣ تقييم إنخفاض قيمة الإستثمارات في الشركات الشقيقة في البيانات المالية المنفصلة

في البيانات المالية المنفصلة، يتم إدراج الاستثمارات في الشركات الشقيقة بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة. كما في تاريخ التقرير، إن الشركتين الشقيقتين ماهالكليشوار تولوير الخاصة المحدودة والدولية لمعالجة المياه (ش م م) لديهما عجز في الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. هذا الانخفاض بالمقارنة مع تكاليف الاستثمارات أدى إلى متطلب تقييم انخفاض القيمة الذي يتعين إنجازه وبالتالي خسارة انخفاض قيمة قدرها ٦,١ مليون ريال عماني تم تسجيلها في البيانات المالية المنفصلة. اعتبرنا هذا كأمور تدقيق رئيسي، حيث كان مصروف إنخفاض القيمة جوهرياً للبيانات المالية المنفصلة.

يتم إظهار السياسات المحاسبية المتعلقة بتقييم انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والإفصاحات المتعلقة في الإفصاحات ٢ و ٦ و ٣٨ (ز)، على التوالي حول البيانات المالية.

إجراءات التدقيق التي قمنا بها، من بين أمور أخرى، شملت ما يلي:

- الحصول على البيانات المالية المدققة من ماهالكليشوار تولوير الخاصة المحدودة وحسابات الإدارة غير المدققة من الدولية لمعالجة المياه (ش م م) وقمنا بإعادة إحتساب الحصة من صافي قيمة الأصول ومقارنتها مع تكلفة الاستثمار؛
- الحصول على ومراجعة إحتساب الإدارة لخسارة انخفاض القيمة والتأكد بإدراجها بشكل مناسب.
- قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٦

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٦، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٦ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الإعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهرية.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لنرفع تقرير في هذا الشأن.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع) (تابع)

### مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديد أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية المجموعة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

### مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولة بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرية موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهرية موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في المجموعة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
شركة جلفار للهندسة والمقاولات (ش م ع ع) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنوية بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء تدقيق المجموعة. نحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.
- نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.
- نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى  
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

Ernst & Young LLC  
Sanjay

سانجاي كواترا  
مسقط

١٤ مارس ٢٠١٧